الحركة التعاونية الاستهلاكية

للأستاذ عبد اللطيف عامر

وضحنا فى مقال سابق حالة العمال فى انجلترا إبان الانقلاب الصناعى وماجره عليهم من نكبات، ثم ظهور التعاون على أيدى الرواد التعاونيين وأتباعهم، والجهود التى بذلوها فى وضع التعاليم التعاونية و إدحاض النظريات والمذاهب الاقتصادية الضارة بهم، والتجارب العملية المتعددة التى حاولوا بها تطبيق نظرياتهم التعاونية لخدمة العمال إلى أن كانت التجربة التعاونية الخالدة بتأسيس جمعية روتشديل بالقرب من مانشستر عام ١٨٤٤

ومن ذلك يتضح أن هذا النظام التعاونى العظيم الذى نشأ فى هذه البلدة كان فى الواقع ثمرة لكل ماتقدمت الإشارة إليه من جهود، فهو لم يتم فى يوم وليلة، أو يبتدعه العمال دون حاجة ماسة اليه، بل هو كما رأينا نظام استمد روحه من تعاليم المصلحين الاجتماعيين الذين أفنوا زهرة العمر فى نشر مبادئهم التعاونية إلى أن استقرت هـذه المبادئ فى نفوس الطبقة العاملة. ومن بين هؤلاء العمال يبقر من نساجى بلدة روتشديل وفقوا فى وضع نظـام جمعيتهم الاستهلاكية. وكان هذا النظام بعثا للحركة التعاونية، ونورا اهتدت به أمم من بعدهم إلى تعاليم التعاون وإلى تطبيقها على مختلف أنواع الجمعيات التعاونية.

جمع أبعض هؤلاء النساجين فى روتشديل أمرهم على أن يستعيضوا عما عجزوا عن الحصول عليه من زيادة فى أجورهم بأن يزيدوا فى قوة الشراء بأجورهم التى يحصلون عليها. فقرروا الأخذ بالتعاليم التعاونيـة بانشاء جمعية، واسترشدوا ببعض ماجاء فى أنظمة الجمعيات التى سبقتهم فى وضع نظام جمعيتهم التى أسموها "الجمعية التعاونية لرواد روتشديل".

(The Rochdale Society of Equitable Pioneers)

وكان عدد الأعضاء فى بادئ الأمر حوالى اثنى عشر عضوا، ثم زاد عددهم بعد أن تم وضع نظام الجمعية إلى ثمانية وعشرين، وجعل هؤلاء الرواد من أغراض جمعيتهم المنصوص عليها فى نظامها ما يأتى :

(١) فتح محل لبيع أصناف المأكل والملبس ... ... الخ.

(٢) بنـاء أو شراء عدد من المنازل تعد لسكنى الأعضاء الذين يرغبون فى مساعدة بعضهم البعض لتحسين أحوالهم المعيشية والاجتماعية.

(٣) صناعة السلع التى تقرر الجمعية القيام بها لتهيئة العمل لأعضائها من العاطلين أو الذين يعانون التخفيض المتكرر فى أجورهم .

(٤) شراء أو استئجار مزرعة أو عدة مزارع يقوم بزراعتها أعضاء الجمعية العاطلون أو الذين لا يتقاضون أجرا كافيا على عملهم .

(٥) علاوة على ما تقدم فان الجمعية تبدأ حالما يكون ذلك ميسورا فى تنظيم قوى الإنتاج والتوزيع والتعليم والادارة ، أو بمعنى آخر تنشئ مستعمرة ذات كفاية ذاتية من المنافع المشتركة ، أو تساعد جمعية غيرها على إنشاء مثل هذه المستعمرات .

* * *

ولا شك أن هذه الأغراض المتقدمة تحتوى على مطامع كبيرة يقف أمامها المرء مدهوشا عند ما يعلم أن واضعيها كانوا على حالة من الفقر يرثى لها ، ويعجب كيف يجرؤ مثل هؤلاء على تعليل النفس بتلك الآمال ، أو التفكير فى الوصول إلى تحقيق مثل هذه الأغراض . وقد كان هؤلاء الرواد عقلاء على كل حال ذلك لأنهم قرروا أن يقتصروا فى بادئ الأمر على فتح المحل المنزلى ، وبدأوا فى جمع رأس المال اللازم بتوفيره من إيرادهم الضئيل وجعلوا قيمة السهم فى رأس المال جنيها واحدا ، وعلى كل عضو أن يكتتب فى المشروع بسهم واحد يدفع منه ثمانية مليمات (٢ بنس) وقت الاكتتاب ، ويدفع الباقى على أقساط أسبوعية كل قسط منها ثمانية مليمات على الأقل ، ولم يكن جمع هذا الاكتتاب الأسبوعى بالأمر اليسير فقد كان على المحصل من الأعضاء أن يذهب فى صباح كل أحد إلى منازل الأعضاء المتفرقة لجمع الأقساط .

وقد استغرق جمع رأس المال البالغ قدره ٢٨ جنيها مدة تزيد على عام كامل ، وعند ما تم جمع هذا القدر من رأس المال رأى الأعضاء أن الوقت قد حان لفتح محلهم الموعود ، فاستأجروا الدور الأرضى من مخزن متواضع فى حارة " تود " (Toad Lane) بإيجار سنوى قدره عشرة جنيهات .

وبعد أن اشتروا الأثاث اللازم لمحلهم هذا لم يبق لديهم سوى ١٥ جنيها لشراء البضائع اللازمة من أصناف البقالة ، ونظرا لصغر هذا المبلغ فقد بدأوا التعامل فى أصناف الدقيق ، والسكر والزبدة ، أما الشمع فكانوا يستعملون بعضه لإنارة المحل والبعض الآخر للبيع .

وعند ما فتح هذا المحل المتواضع أبوابه لأول مرة قابله الأهالى بالسخرية والاستهزاء ، وقد تسرب إلى الأعضاء أنفسهم شىء من الخجل عند ما أحاط بهم صبية الشوارع هازئين ساخرين ، وعند ما سمعوا الأقوال اللاذعة من السابلة .

وكان المحل يفتح أبوابه فى بادئ الأمر فى مساء كل سبت واثنين فقط ، وكان الأعضاء يتناوبون العمل فيه دون أن يتقاضوا أجرا على ذلك . ولم تنته الصعوبات التى لاقاها هؤلاء الرواد عند هذا الحد ، بل مرت على محلهم هذا أوقات هددته بالإفلاس المحقق خصوصا فى الفترة من سنة ١٨٤٦ إلى سنة ١٨٤٨ ، فقد كان كساد التجارة عاما ، ولم يكن كثير من الأعضاء موالين لمحلهم ، وكان البعض منهم لايعنى بالشراء من محل الجمعية لأنفه الأسباب. فاذا تراءى لهم أن البضائع أقل جودة أو أن الأسعار غير ملائمة ذهبوا توا للشراء من الخارج، كما أن الأعضاء كانوا على جهل بالمبادئ الديمقراطية حتى فى إدارة شؤون محلهم، و بدأ تجار البلدة علاوة على ذلك يشعرون بالخطر من هذه الحركة التعاونية فأرسلوا عريضة للبرلمان يطلبون فيها مصادرة التعاون ، ويفهم من قراءة هذه العريضة أن التجار كانوا يعتقدون بحقهم الوراثى فى احتكار تجارة البلدة، ومع كل هذه الصعاب فقد سار محل الجمعية فى طريق التقدم ولكن ببطء ، بفضل نفر قليل من أعضاء الجمعية الموالين لها .

ولما زاد رأس مال الجمعية وكثرت معاملاتها تمكنت من خدمة أعضائها على نطاق أوسع فاستطاعت فى مارس سنة ١٨٤٥ الحصول على ترخيص ببيع الدخان والجبن، كما بدأت فى نفس السنة بيع الحبوب ، وتمكنت فى سنة ١٨٤٨ من استئجار المخزن بأكمله وهو مكون من ثلاث طبقات لمدة ٢١ سنة ، وفى سنة ١٨٥٠ زادت معاملات الجمعية لدرجة مكنتها من فتح محلها طول النهار كل أيام الأسبوع .

وأخذت أعمال الجمعية تتسع حتى استطاعت فى سنة ١٨٥٢ أن تتعامل فى جميع أصناف البقالة تقريبا ، كما بدأت فى صناعة الأحذية و بعض الثياب ، وفى سنة ١٨٥١ عينت الجمعية أول عضو بأجر وهو "جيمز سميثز" — (James Smithies) — أحد الرواد الأول وجعلته سكرتيرا بمكافأة سنوية قدرها ١٥ جنيها ، وعينت للمحل ملاحظا واثنين من العمال بأجور قدرها ٩٠ قرشا للملاحظ فى الأسبوع و ٨٠ قرشا للعامل الأول و ٧٥ قرشا للعامل الثانى ، وفى اجتماع مجلس إدارة الجمعية الذى تقررت فيه هذه المرتبات صدر القرار الهام لمجلس الادارة ، الذى يقضى بأن " كل عضو موظف بالجمعية لا يجوز له أن يكون عضوا بمجلس إدارتها ، وكل عضو فى مجلس إدارة الجمعية لايجوز له أن يكون موظفا بها " وعند ما زاد عدد أعضاء الجمعية وزادت معاملاتها زيادة كبيرة بدأت فى إنشاء فروع لها فى مختلف أنحاء المدينة ، وبقيت الجمعية شاغلة لبنائها الأول كمركز رئيسى لها من ٢١ ديسمبر سنة ١٨٤٤ إلى أن انتقلت منه إلى بناء فخم أعدته لمحلاتها فى آخر سنة ١٨٦٧ ، أما بناء الجمعية الأول فقد أصبح كعبة التعاونيين فى العالم أجمع يزورونه باعتباره رمزا لتلك المبادئ التى نبتت فيه، ثم تفرعت منه إلى سائر أركان المعمورة ، وقد عنى الاتحاد التعاونى فى بريطانيا فى شهر أبريل سنة ١٩٣١ بتحويل هذا البناء إلى متحف تعاونى .

إن هذه الجمعية التى أحرزت هذا القدر العظيم من النجاح ما كانت لتستطيع البقاء أطول من أخواتها من الجمعيات التى سبقتها لو لم يكن لها من نظامها ومبادئها ماوقاها شر الفشل، فقد درس رواد روتشديل عوامل الفشل فى الجمعيات التى سبقتهم وعملوا على تلافيها وتجنب أسبابها عند وضع نظام جمعيتهم ، وكان سر نجاحهم راجعا إلى مبادئ سبعة أدمجوها فى نظام تلك الجمعية .

فباب الاشتراك فى عضوية الجمعية بشراء سهم أو أكثر من أسهمها مفتوح على الدوام للجميع ، وعلى ذلك فان رأس مالها قابل للزيادة المطردة بلا قيد يقيده سوى ما يجوز للعضو الواحد أن يمتلكه ، ويتساوى الأعضاء جميعا رجالا ونساء فى الحقوق والواجبات ، فالعضو الذى يمتلك عديد الأسهم كالعضو الذى يملك سهما واحدا ، كلاهما له صوت واحد فى الاجتماعات العمومية التى تعقدها الجمعية ، وكلاهما يجوز انتخابه لعضوية الهيئات الإدارية للجمعية .

وتوزع الأرباح فى الجمعية بطريقة عادلة ، فالجمعية تبيع بضاعتها بسعر السوق وما ينتج عن ذلك من الربح تعطى منه فائدة محدودة على الأسهم لاتتجاوز السعر الجارى للفائدة على رءوس الأموال والباقى يوزع بين الأعضاء بنسبة معاملة كل منهم مع الجمعية. أى أن الجمعية تعيد إلى أعضائها فى نهاية كل مدة جزءا مما دفعوه ثمنا لمشترياتهم منها ، وهذا الربح هوالذى نسميه " عائدا " وتبيع الجمعية لأعضائها بالنقد حرصا منها على تمكين أعضائها من الموازنة بين إيرادهم وانفاقهم ، ومحافظة منها فى الوقت نفسه على أموال المساهمين فيها . وللجمعية فوق ذلك ناحية من نواحى الخدمة الاجتماعية ونشر التعليم تخصص لها نصيبا من الربح فى كل عام. وأخيرا فان للجمعية مبدأ لاتحيد عنه وهو الابتعاد عن كل نزاع سياسى أو اختلاف دينى .

هذه هى المبادئ السبعة التى سار عليها رواد روتشديل منذ تأسيس جمعيتهم، والتى تنسج على منوالها جميع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى العالم . ولعل أبرز هذه المبادئ جميعا مبدأ توزيع الربح بطريق العائد على المشتريات لأن هذا المبدأ هو الذى تقوم عليه النظرية الاقتصادية للتعاون وهو الذى يحدد أحد الفروق الهامة بين النظام التعاونى والنظام الرأسمالى. ففى الشركات الرأسمالية يكون رأس المال هو السيد ، وهو المسيطر والمهيمن ، وهو الذى يتقاضى كل الربح لأن الأرباح توزع على المساهمين بنسبة نصيب كل منهم فى أسهم الشركة. أما فى الجمعيات التعاونية فرأس المال ماهو إلا خادم يتقاضى أجر خدمته . وهذا الأجر هو فائدة محدودة لاتتجاوز ٥ ٪ أو ٦ ٪ بحسب السعر الجارى للفائدة على رءوس الأموال .

وقد حققت جمعية روتشديل بهذا المبدأ نظرية روبرت أوين القائلة بضرورة إلغاء أرباح الوسطاء ، لأن العائد الذى توزعه الجمعية على أعضائها بنسبة مشترياتهم هو الذى يمثل

ربح الوسيط ، وقد تمكنت الجمعية بهذه الطريقة أن تجتذب اليها الأعضاء بما توزعه عليهم جملة واحدة من ربح متوفر .

والنظرية الاقتصادية لنظام التعاون الاستهلاكى تقوم على أساس تمكين المستهلك من الهيمنة على جميع موارد الثروة بطريق التطور التدريجى ، والاشتراك الاختيارى دون الالتجاء الى أى عمل من أعمال العنف . والتعاون شعاره " الفرد للمجموع والمجموع للفرد " (Each for all and all for each) — فهو يبدأ من الفرد وينتهى اليه ، ويوفق بين صالحه وصالح المجموع بل يحفز الجماعة لخدمة كل فرد من أفرادها بالعدل والمساواة فيرتقى الفرد وترتقى الجماعة .

وللإنتاج عوامل أربعة هى الأرض وتتقاضى ريعا ، ورأس المال ويتقاضى فائدة ، والعمل ويتقاضى أجرا ، والتنظيم ويتقاضى ربحا ، وهذه العوامل الأربعة فى النظام الحاضر — النظام الرأسمالى — دائمة التصادم ، دائبة على التنازع فيما بينها على توزيع الثروة .

أما النظام التعاونى الاستهلاكى فمع ابقائه على هذه العوامل واعترافه بوجودها لانتاج الثروة لا يرى ضرورة لوجود كل هذه الأمراض الاقتصادية والاجتماعية التى يعانى العالم مرارتها بسبب وجود التنازع بين هذه العوامل الأربعة على توزيع الثروة .

ويقول النظام التعاونى الاستهلاكى ان كل انتاج انما يقصد به سد حاجة من حاجات المستهلكين ، فهم أولى من يسيطر على الانتاج لتنظيمه بدلا من أن يفرض عليهم هذا الانتاج فرضا ، بل ان هذا الانتاج يتم طبقا للنظام الحاضر على غير مقياس سليم يؤمن جانبه كلا يزيد هذا الانتاج أو ينقص عن حاجة المستهلك فعيوب نظام العرض والطلب والأزمات الاقتصادية التى تحل بالعالم دوريا ، والاضطرابات الاجتماعية بسبب حالة العمل والعمال ، والتطاحن الاقتصادى بين الدول وما ينشب بينها من حروب ، كل هذه أعراض لمرض واحد ولذلك فهى وثيقة الارتباط بعضها ببعض .

ويرى علماء التعاون الاستهلاكى أن الدولة التعاونية (The Co-operative Commonwealth) تتألف من جمعيات محلية تضم اليها كافة المقيمين فى منطقتها باعتبارهم مستهلكين ، وعليها هى وحدها أن تمدهم بجميع طلباتهم الاستهلاكية . وتكون هذه الجمعيات المحلية فى كل دولة جمعية مركزية أى جمعية عامة للاتجار بالجملة تقوم بمد جميع الجمعيات المحلية بكافة طلباتها ، فهى تقوم لذلك بجميع أنواع الانتاج الزراعى والصناعى ، ومن هذه الجمعيات المركزية فى كل دولة تتألف الجمعية المركزية الدولية لتقوم بدور التبادل الدولى فتستطيع كل دولة الحصول على كفايتها من السلع التى لا يمكن انتاجها محليا .

ومتى تصورنا ماتقدم أمكننا أن نتصور أن الأرض ورأس المال والتنظيم — وهى ثلاثة عوامل فى الانتاج — أصبحت جميعا ملكا للمستهلك . أما العامل الرابع من عوامل الانتاج وهو العمل فله نصيب فى الدولة التعاونية ، وفى تملك عوامل الانتاج الأخرى باعتبار العمال جميعا مستهلكين فى الوقت نفسه ، وكل شخص فى الوجود لابد أن يكون مستهلكا إلى جانب صفته كمنتج .

ومتى علمنا ذلك أمكننا أن نقول ان مايعانيه العمال فى الوقت الحاضر من تصادم مع أصحاب الأعمال ورءوس الأموال بسبب الاختلاف على تحديد الأجور وساعات العمل إلى غير ذلك من المشاكل العمالية المتعددة لابد أن يتلاشى فى الدولة التعاونية لأن العمال سيكونون المالكين لعوامل الانتاج الأخرى ، وباعتبارهم مستهلكين يتلاشى النزاع بين عوامل الانتاج على توزيع الثروة ، ويتم الانتاج على أساس سليم مقياسه حاجة الأعضاء الفعلية من جمعياتهم المحلية ؛

عبد اللطيف عامر

من حكم العرب

إذا ما الدهر جرّ على أناس ... كلاكله أناخ بآخرينا

فقل للشامتين بنا : أفيقوا ... سيلقى الشامتون كما لقينا

أبو بكر الخوارزمى

كم صائن عن قُبلةٍ خدّه ... سُلّطَتْ الأرض على خده

وحاملٍ ثقلَ الثرى جيدُه ... وكان يشكو الضعف من عقده

المتنبى